E- ISSN : 2571-9742

التطور السياسي و العسكري للجيش الجزائري خلال الفترة العثمانية

أ.د. حنيفي هلايلي
جامعة سيدي بلعباس
hanifi_andalous@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: **2017/01/15** تاريخ القبول: **2018/03/01** تاريخ النشر: **2018/03/31**

الملخص:

حافظت الجزائر خلال العهد العثماني على صبغتها العسكرية حتى تكون على استعداد دائم لمواجهة الحملات البحرية الأوروبية المتكررة. وكان الجيش الجزائري، مثل الجيش العثماني في مجال التنظيمات، قائما على قاعدتين هما: الجيش البري و الجيش البحري، فالجيش البري كان يتمثل في دعامتين: الجيش النظامي المتمثل في فرق الأوجاق و في مقدمتها الجيش الإنكشاري و الجيش الاحتياطي غير النظامي، و المتمثل في قبائل المخزن و الكراغلة و بعض الفرق الأهلية. بينما البحرية كانت تشكل جانبا هاما و مميزا في قوة الجزائر العسكري .

أنتج القرن السابع عشر تغيرات جذرية في المؤسسات السياسية و العسكرية لإيالة الجزائر، و هي التغيرات التي سيكون لها على المدى البعيد تأثيرات هامة على هرم السلطة في الجزائر. فقد استطاع الجيش من الهيمنة على الشؤون السياسية و العسكرية لإيالة طيلة العهد العثماني، و رافقت هذه السيطرة أن أصبحت المؤسسة العسكرية تعين و تعزل الحكام، مما نتج عنه صراع بين فرقة الإنكشارية (الجيش البري) و طائفة الرياس (الجيش البحري).

الكلمات الدالة:

الجزائر، العهد العثماني، الجيش، التطور السياسي، التطور العسكري

Abstract:

Algeria maintained its military color until it was ready to face repeated European attacks. The army in Algeria, like the army in the Ottoman Empire, was based on two bases: the ground army and the naval army. The ground army consisted of two pillars: the regular army, In the forefront of which is the Incursion Army and the Irregular Reserve Army, which is represented by the Awjak, the caravan and some civil teams. While the navy was an important aspect of Algeria. Military power.

E- ISSN : 2571-9742

The seventeenth century produced radical changes in the political and military institutions of Algeria, which would have long-term effects on the hierarchy of power in Algeria. The military was able to dominate the political and military affairs of the entire Ottoman period, and this control was accompanied by the military establishment that had appointed and Yenitchiri, resulting in a conflict between the army and the Reyas al bahr.

Mots clés :
Algeria, Ottoman era, army, political development, military development

أجمع معظم الذين كتبوا عن الجزائر في العهد العثماني – مثل القناصل و الرحالة و بعض المؤرخين– أنها كانت "جمهورية عسكرية" [1]، ذلك أن الجيش كان يشكل القاعدة الأساسية التي بني عليها نظام الإيالة.و تجدر الإشارة أن هناك عاملين صبغا الإيالة بتلك الصبغة العسكرية، يتمثل أولها في الظروف الحرجة التي أسست فيها الإيالة، و يتمثل الثاني في كونها امتداد للدولة العثمانية التي أمدت الإيالة بخصائصها و منها خاصيتها العسكرية [2]. و قد حافظت الجزائر على صبغتها العسكرية حتى تكون على استعداد دائم لمواجهة الهجمات الأوروبية والمتكررة كان الجيش في الجزائر، مثل الجيش في الدولة العثمانية، قائما على قاعدتين هما: الجيش البري و الجيش البحري، فالجيش البري كان يتمثل في دعامتين: الجيش النظامي المتمثل في فرق الأوجاق و في مقدمتها الجيش الإنكشاري و الجيش الاحتياطي غير النظامي، و المتمثل في قبائل المخزن و الكراغلة و بعض الفرق الأهلية. بينما البحرية كانت تشكل جانبا هاما و مميزا في قوة الجزائر العسكرية.

أنتج القرن السابع عشر تغيرات جذرية في المؤسسات السياسية و العسكرية لإيالة الجزائر، و هي التغيرات التي سيكون لها على المدى البعيد تأثيرات هامة على هرم السلطة في الجزائر. فقد استطاع الجيش من الهيمنة على الشؤون السياسية و العسكرية لإيالة طيلة العهد العثماني، و رافقت هذه السيطرة أن أصبحت المؤسسة العسكرية تعين و تعزل الحكام، مما نتج عنه صراع بين فرقة الإنكشارية (الجيش البري) و طائفة الرياس (الجيش البحري).و لكن مع بداية القرن الثامن عشر عرفت الإيالة الجزائرية اختلال في التوازن المالي. أنجز عنه ضغط مالي على الأرياف و ساهم في نشوب ثورات عديدة وجدت في الطرقية وسيلة للتعبير عن عدائها و كراهيتها للسلطات الحاكمة، الأمر الذي ساعد الإنكشارية على السيطرة السياسية و العسكرية للبلاد و خاصة في عهد الدايات.

دور الجيش في الميدان السياسي

E- ISSN : 2571-9742

لعل أهم سمة ميزت وجود الأتراك العثمانيين بالجزائر هي هيمنة الجيش شبه المطلقة على أمور الإدارة و الجيش والاقتصاد، و كان بعض الأقليات إما ممن ارتدوا عن المسيحية أو من اليهود الذين حظي بعض العناصر من بينهم بامتيازات و ارتقاء أعلى المناصب و الرتب في هرم السلطة أو في الميليشيا[3] .ومن المشاكل التي ظهرت على الساحة السياسية لايالة الجزائر، جهود الانكشارية في التدخل في طريقة تعيين الباشا. وإن نماذج الفوض التي ستطبع سلوك هذه الفرقة خلال القرن السابع عشرة قد ظهرت أول مرة بعد وفاة **صالح رايس** (1552–1556م) بالطاعون عند حصاره وهران. فقد انتخب الانكشارية خليفته، **حسن قورصو**(1556–1557م) ليكون الباشا الجديد. ولكن السلطان كان قد رشح **محمد تركلي** لهذا المنصب، لكن الحاكم الجديد لم يسمح له بالنزول إلى المرسى، و عند تمكنه من أخذ زمام المبادرة استطاع أنصار قورصو أن يصطادوا صحيح ويقتلونه في إحدى الزوايا الدينية بمدينة الجزائر[4].

يرى بعض المؤرخين، أن الصراع بين الانكشارية و رياس البحر حول منصب الباشا اندلع بعد انقضاء عهد الآغوات (1659–1671م). لكن أفراد الجيش الانكشاري تمكنوا من استرجاع نفوذهم و اختيار الداي من بين صفوفهم إلى غاية سنة 1830م و هذا بعد إجبار **حسن ميزومورتو** (1683–1688م) على الاستقالة[5].ومع نهاية القرن الثامن عشر تعرض الدايات للاغتيالات و العزل من قبل المؤسسة العسكرية، و تشير الدراسات التاريخية إلى ثورة الجند ضد الداي **شعبان** بسبب تورطه في حروب ضد تونس و المغرب، فقام الجيش بسجنه ثم خنقه بأمر من الداي **الحاج** (1695–1698م) ثم تعذيب خليفته للكشف عن الأموال التي خبأها[6].بإمكان الدارس أن يستشف من نصوص تاريخية أن ستة دايات تعرضوا للاغتيال في يوم واحد و دفنوا عند باب الواد بعد التمثيل بجثثهم[7]، ولكن بعض الدراسات ترفض بشكل قاطع هذه الرواية التي تعتبرها ضربا من الخيال لعدم ذكر أسماء المغتالين و لا تواريخ هؤلاء الدايات[8].

ومن تتبع الأحداث التاريخية للدايات وعن كيفية اعتلائهم كرسي الحكم، يتضح أن كثيرا منهم كان مهتما بالكشف عن المؤامرات و الدسائس بدل الشؤون العامة للإيالة، و المثال على ذلك ما حدث للداي إبراهيم الملقب بالمجنون الذي قام بالتخلص من 1700 رجل خلال الشهر الأول من تعينه[9]

E- ISSN : 2571-9742
DM

بينما الداي "**عبدي باشا**، فكان يقتل كل من يشك في ولائه له، الأمر الذي جعله يتعرض لثلاث محاولات اغتيال ولكنها فاشلة[10].

وتشير بعض الدراسات أن حياة الداي تنتهي أحيانا بمجرد خروجه من القصر، وفي هذا السياق نسجل اغتيال الداي **محمد بن الحسن** من طرف رياس البحر وهو منتجها إلى ميناء المدينة[11]. كما أن الداي **علي باشا**(1809-1815م) اغتيل في حمام قصره من طرف وكيل الحرج[12]. وقد لخص الأسقف **جوان كانو** (Cano) هذا الوضع البائس فيما يلي: "وهكذا كان يعيش (الداي) والد بدون أطفال، و زوج بدون زوجة، وطاغية بدون حرية، وملك على عبيد، وعبد لرعاياه" [13].وقد حول البعض منهم التخلص من حمل هذه المسؤولية بالهروب كما فعل **الحاج مصطفى**(1700-1705م). بعد فشل حصار تونس عام 1705، لكنه ألقى عليه القبض قرب مدينة القل ونفذ فيه حكم الإعدام[14].وقد صدق الأب القسيس **فو** (Fau) حين كتب سنة 1729م قائلا: "إن الداي في الغالب لا يخرج من قصره.... فقد يحدث أنه إذا خرج من قصره أن تستقبله طلقة من بندقية تعفيه من لقب الداي ومن حياته معا" [15].وقد وصف كونداميني الداي بعبارة:"مستبد وليست له حرية، أرستقراطي لكنه محروم من أرباح القرصنة" [16].ربما كان الوضع أسوأ من ذلك، لأن حياة الداي كانت غالبا في خط، فمن الثلاثين دايا الذين حكموا بين 1683و 1818م لم يمت منهم موتا طبيعيا سوى ستة عشر، والأربعة عشر الآخرون منهم ماتوا مقتولين.

وتجدر الإشارة هنا أن عهد البيلر بايات والباشاوات قد تميز بالهدوء النسبي حيث لم يقتل سوى البيلرباي **محمد كرداوغلي**، **وحسن قورصو**، بينما قتل كل الآغوات، وحوالي نصف الدايات[17].

وأشار **ناحوم ويزمان** (Nahoum weissman) في بحثه عن التنظيم العسكري للدولة العثمانية، أن البايات في أقاليمهم لم تكن لهم أي سلطة على جنود الحامية الذين يخضعون مباشرة لحكم الآغا و الذي بدوره كان يتلقى الأوامر إلا من الداي نفسه. في حين كان قائد البرج يقيم خارجه رفقه عائلته، وكان يحضر إليه إلا لقضاء حوائج الرعية عند تقديمهم الشكاوي[18].

وقد سبقت لنا دراسة طريقة التجنيد التي وجدت في الجزائر خلال العهد العثماني، و المشاكل الناجمة عنها ، كنقص الجنود بسبب التأخير في الالتحاق بالنوبات أو الفرار من أداء الواجب العسكري الذي يتقاضون عليه أجرا. إن سجلات الوثائق العثمانية تخبرنا عن حالات متكررة يمثل هذه التغيبات

E- ISSN : 2571-9742
DM

و التأخر في الالتحاق بالنوبات، فقد حدث أن بعث **خليل** آغا نوبة بجاية برسالة إلى الداي **الحاج علي** بتاريخ 1223 هـ/1814م يعلمه فيها بنقص اثني عشرة جنديا من نوبته موزعين كالآتي: يولداش واحد من سفرة الآغا بقي في مدينة الجزائر، أربعة من سفرة الكاهية لم يعلم و جهتهم، وسبعة جنود من سفرة البوكباشي، منهم جندين بقيا في مدينة الجزائر[19].وتشير وثيقة مؤرخة في 20 ذي القعدة 1244 هـ/ماي 1828م. برسالة بعث بها آغا نوبة مستغانم إلى الداي حسين يخبره فيها بأن اثنين و أربعين جنديا من جنود النوبة لم يلتحقوا بعد[20].إن دراسة خريطة المواصلات والتقسيم الإداري للإيالة الجزائر في أوائل القرن التاسع عشر، و تتبع مراكز الحاميات العسكرية يتضح من هذه الدراسة أن مهام جنود النوبة المنتشرة في المناطق الداخلية تنحصر فيما يلي:

وأبرز الأمثلة على هذه الاغتيالات، ما حدث للداي **محمد بن حسن** (1718–1724م) الذي اغتيل رفقه الخزناجي، ولكن المتآمرين بدورهم صفوا عن آخرهم من قبل رئيس الطباخين و عبيده. إن الخليفة لهؤلاء الدايات خلال القرن الثامن عشر، كان أحد وزرائهم الذي هو في العادة الخزناجي. و يمكن أن يكون الرجل الراغب في المنصب الداي شبه أمي، و أن يكون ابن فلاح، و كمثال على ذلك ما ردده الداي بابا **علي شاوش** لأحد عبيده واصفا حالته قبل توليه منصب الباشوية: "لاحظ دور الصدفة في حياة الإنسان و كيف توصله إلى قيادة الرجال، فمند أربعين سنة كنت أرعى الأغنام في إحدى قرى آسيا، و اليوم أنا ملك عظيم"[22] .و نتيجة لذلك كان الرجال الذين أصبحوا دايات قد جاءوا معهم بأنواع كثيرة من التجارب و القدرات و الخصائص الذاتية. و هناك عدد منهم كانوا حكاما كرماء ومتفهمين، بينما كان آخرون طغاة متشككين لا يثقون في أحد.

ومن العوامل التي تستوجب الذكر أن الداي أو الباي أو الآغا. أي كبار الموظفين، إذا اغتيلوا– و هذا كثير الحدوث– جردهم الديوان من جميع ممتلكاتهم و ممتلكات زوجاتهم و عائلتهم، و أصبحوا بين عشية و ضحاها لا يملكون شيئا[23]. و الجندي الحديث في المهنة (اليولداش) فإنه لا يرضخ له بالزواج لأنّ أجرته لا تمكنه من تكوين عائلة. إذ عندما تعطى له رخصة الزواج يحذف اسمه من قائمة الجنود الذين ينالون موادهم الغذائية من على حساب الدولة، و بذلك يفقد الجندي العديد من الامتيازات خاصة الإعفاء من الضرائب و التسهيلات المتعلقة بالتخفيضات في الأثمان و يصبحون مضطرين لتحمل نفقات عائلاتهم اعتمادا على رواتبهم الضعيفة[24].

E- ISSN : 2571-9742
DM

وإليك جدول أهم الدايات الذين تعرضوا للاغتيال من طرف عناصر الجيش الانكشاري[25].

– **جدول اغتيال الدايات**

الداي	فترة الحكم	طريقة الاغتيال
بابا حسن	1682– 1683م	أعدم من طرف عناصر الانكشارية.بإيعاز من ميزومورو تو
الحاج شعبان	1688– 1695م	أعدم خنقا بعد تعذيب شديد.
الحاج مصطفى	1700– 1705م	أعدم خنقا .
محمد بكداش	1707– 1710م	أعدم خنقا من طرف العامة
دالي إبراهيم	1710م	قتل في الساحة بعد رميه بقنبلة من أعلى القصر.
محمد بن حسن	1718– 1724م	قتل بالرصاص قرب البحرية.
إبراهيم كوتشوك	1745– 1748م	قتل مسموما.
محمد بن بكير	1748– 1754م	قتل خنقا في قصر الجنينة.
مصطفى باشا	1798– 1805م	قتل ذبحا بعد أن قطع لسانه.
أحمد باشا	1805– 1808م	قتل رميا بالرصاص وهو يحاول الهروب من القصر.
علي الغسال	1808– 1809م	أجبر على شرب السم فرفض ذلك فخنق.
حاج علي	1809– 1815م	قتل خنقا في الحمام.
محمد الخزناجي	1815م	قتل خنقا في قصر الجنينة.

E- ISSN : 2571-9742

عمر باشا	1815– 1817م	نفذ فيه الحكم خنقا.

ساهم رجال البحر بدور فعال في التطور السياسي للجزائر إلى جانب الجيش البري، فرتبة وكيل الحرج(وزير البحرية) قد تطورت منذ القرن السادس عشر، ففي العهود الأولى كانت مهمة وزير البحر تقتصر على محاسبة و مراقبة الذخيرة و الإشراف على بناء السفن وتجهيزها بالأسلحة و السهر على تنظيم الغنائم بالإضافة إلى أعمال الميناء و التخفيف من شدة الصراع الذي كان يدور في الغالب بين البحارة و الجنود، كما يشرف على تنظيم التجارة الخارجية و النقل البحري. وبمرور الزمن ارتفعت مكانة وكيل الحرج بسبب التطور السياسي للطائفة، فكان بمثابة وزير البحر يترأس الإيالة أو يعين في منصب الخزناجي(وزير أول) فبعد وفاة الداي **محمد بن عثمان** سنة 1791م، خلفه وكيل الحرج بابا حسن[26]. و من هنا يتضح لنا الدور القيادي لرياس البحر في تولي مهام الدولة. ففي عهد هذا الذي تمكن خصمه علي بورغول من الهروب إلى طرابلس ليصبح حاكما، فأرجع الداي **حسن** اللوم إلى الخزناجي فاستبدله بأحمد زمرلي رايس الذي كان يشغل وظيفة قبطان ميناء بابا الجهاد[27].

ومن خلال تفحصنا لتقارير القناصلة الأوروبيين، نلتمس التأثير الواضح لشخصية وكيل الحرج. فقد رصد لنا **فانتوردي بارادي** قصة عن قوة رياس البحر خلال الفترة التي أعقبت اغتيال الداي محمد **بن بكير (1748–1754)**. حيث اتهم كل الموظفين السامين في الإيالة باستثناء وكيل الحرج[28].

و الحقيقة أن المتتبع لتاريخ التطور السياسي لرياس البحر يلاحظ أنه رغم الدور القيادي الذي كان يلعبه وكيل الحرج في تسيير شؤون البلاد، إلا أنه كان لا ينجوا من عقاب الدايات و توبيخاتهم. وسجل لنا **فالبير** في ملاحظاته أن الداي **إبراهيم كوتشوك**[29] حاول السيطرة على مقاليد البحرية من خلال إحيائه لسنة 1746م لرتبة أمير البحر (أميرال) التي كانت شاغرة منذ زمن، وقلدها لأحد شيوخ الرياس هو **الحاج تورلا**، وهو رجل حاولت القنصلية الفرنسية كسب وده بتقديم له الهدايا ليعمل على تسهيل الامتيازات للفرنسيين بالجزائر و الظاهر أن الداي وجد صعوبات كثيرة حاول تحرير نفسه منها وخاصة قضايا الفضائح حتى لا يتعرض لانتقادات الدول الأوروبية من جهة أو لطائفة الرياس من جهة أخرى[30]. وقد لاحظ **الأوروبيون** أهمية الدور الإستراتيجي الذي تلعبه شخصية وكيل الحرج، في

التأثير على القرارات التي تصدر من طرف الداي. فقد كتب **فالبير** أن وكيل الحرج يحتل مكانة سامية بعد الداي في الجزائر وهذا في عهد **محمد بن عثمان** داي وكان الاتصال بهذه الشخصية يتم مباشرة لعقد الصفقات التجارية مع الجزائر[31].

و تتضح أهمية هذه المكانة، من خلال ما رصدته لنا التقارير الرسمية المحفوظة بأرشيف القنصلية الفرنسية بالجزائر حيث تشير: " في 11 سبتمبر 1756م اجتمع المفاوضون الفرنسيين المقيمين بالجزائر باستدعاء من الداي لحضور مراسيم تعيين **عمر رايس** في منصب وكيل الحرج، و يضيف أحد المسؤولين الفرنسيين بهذه المناسبة، أن هذا الحضور مهم لتطور العلاقات الفرنسية –الجزائرية بخصوص المسائل التجارية، لأن مساندة هذه الشخصية لنا تعتبر بمثابة الدعم الكبير لتطور العلاقات بين البلدين"[32] .و شخص لنا **دي كيرسي** (Dekercy) صورة عن بعض وكلاء الحرج قائلا: "يبلغ وكيل الحرج حوالي سبعة و ثلاثين أو ثمانية و ثلاثين سنة و يضن نفسه أنه يسير مصالح أوربا بالجزائر. كما يعتقد أن إرادته هي القانون، فبمجرد عودته من الباب العالي (القسطنطينية) و هو مجهز و محمل بالعتاد و الأسلحة و الجنود، يوظفها كورقة رابحة وضاغطة على الداي و الديوان معا" [33].

وتشير شهادة كاتب رسمي معاصر للداي **حسين باشا**، أنه عين بتاريخ الاثنين 11 صفر 1211م هـ/ 15 أوت 1796م سيد الحاج **محمد بن علي** باشا في منصب وكيل الحرج. و في نفس السنة ألغى هذا المرسوم، و جرد سيد الحاج محمد من منصبه في 7 شعبان أي ستة أشهر من تاريخ تعيينه كوزير للبحرية: "...بينما عن جلوس بمنزل **الحاج محمد**، حضر بسكري يعمل في خدمة **مصطفى آغا** و برفقته جنديين من النوبة، ألقوا القبض على الحاج و أخذوه إلى السجن دار سركاجي، و عندما سألناه عن هذه المحاكمة، اكتشفنا أنه جرد من جميع أملاكه و من ألقابه ..."[34] . و تعود أحوال الحادثة إلى كفاءة و مهارة هذا الرجل في تسيير شؤون الإيالة، مما أثار عليه حسد الداي و الديوان.

و أبرز ما يلاحظه الدارس لتاريخ الجزائر العثمانية، أن الجيش من الناحية السياسية كان له دور كبير في تثبيت دعائم الوجود العثماني بالجزائر، ويظهر ذلك من خلال العمل على توسيع حدود الإيالة. ففي مطلع القرن السابع عشر أصبحت فرقة الجيش الانكشاري ثاني قوة رئيسية في الجزائر بعد الباشا و يرجع ذلك إلى حالة الاستقرار التي عرفتها البلاد خاصة بعد ثورات الكراغلة ما بين عامي

E- ISSN : 2571-9742

1629م و 1633م [35].كما ساهمت هذه الجماعة في إنعاش الخزينة بالضرائب خاصة بعد تراجع غنائم الجهاد البحري منذ القرن الثامن عشر، و بظهور ديوان الانكشارية سيصبح مستقبل الإيالة بيد المؤسسة العسكرية.

دور الجيش في الميدان العسكري

كان فقدان الغنائم و فقدان الأتاوات النقدية و صعوبة جمع الضرائب كلها قد عرضت حكومة الدايات للخطر، والملاحظ أنه ما بين عام 1710 و1798م لم يعين على رأس الإيالة سوى تسعة دايات، استطاع ثلاثة منهم أن يحكموا لفترة تمتد من 1754 و1798م، أي مدة أربع و أربعين سنة، و يأتي على رأس هؤلاء الدايات، **محمد بن عثمان** باشا. لم تستطع السلطة من توفير الأموال المخصصة لرواتب الجند، فلجأت إلى إرهاق السكان بالضرائب، و كان الدايات خلال نهاية القرن الثامن عشر مجرد أدوات بيد الجيش، فخلال عهد الفوضى تولى شؤون الإيالة ثمانية دايات قتل منهم الستة الأوائل الذين حكموا ما بين عامي 1798 و 1817م و تمكن السابع من الموت على فراشه، أما آخرهم و هو الداي **حسين** فقد رحل من الجزائر بعد توقيعه على معاهدة الاستسلام مع فرنسا عام 1830م و المتتبع للأحداث التي ميزت فترة هؤلاء الدايات يستنتج دور الجيش في تدهور الأوضاع السياسية و العسكرية و الاقتصادية للإيالة و الجدول التالي يرصد لنا الامتيازات المخولة للجند ما بين الفترة الممتدة من 1798 و 1830م[36].

جدول امتيازات الجند

الداي	فترة الحكم	الامتيازات المقدم للجند	ملاحظات
مصطفى باشا	1798-1805م	سمح للجند بنهب الحي اليهودي.	منح لليهود حرية التصرف في شؤون الإيالة.
أحمد باشا	1805-1808م	-ضاعف أجور الجند. -منح صاعين من القمح لكل جندي متزوج.	كون فرقة من الفرسان فقام الإنكشارية بثورة ضد عام 1807م.
علي الغسال	1808-1809م	-اقترح على الجند نهب المدينة. -استيلاء الجند على أملاك الموقوفة للحرمين الشريفين.	تميز عهده بشل النشاط الاقتصادي لمدينة الجزائر.

الحاج علي	1809-1815م	-تناقص أعداد الجند. -ضاعف رواتب الجند.	التحرشات التونسية و الأوروبية.
محمد باشا	1815م	-إصلاح النظام المالي و إحصاء الجنود المسجلين في دفتر الإنكشارية	أجور وهمية لـ700 جندي خارج الخدمة العسكرية.
عمر باشا	1815-1817م	-إفلاس الخزينة. -تناقص عدد المتطوعين. -توزيع المال على الجند لتفادي الثورة.	حملة اللورد إكسموث 1816م
علي خوجة	1817-1818م	-فرض الطاعة و الانضباط بين الجنود. -أقام فرقة من الحرس الخاص. - كون فرقة عسكرية محلية من القبائل و الكراغلة تضم 8000 مقاتل. -أصدر قرارا بحل فرقة الانكشارية.	
حسين باشا	1818-1830م	-أصدر عفوا في حق الانكشارية -محاولة اغتياله من طرف الانكشارية جعلته يتحصن في القصبة تحت حراسة جنود زواوة.	الحملة الإنجليزية 1824م الحصار البحري الفرنسي 1827م

كانت مهمة الجيش العثماني بالجزائر تنحصر في الدفاع عن البلاد من الأخطار سكرية في ربوع البلاد لما لها من أهمية كبرى و استراتيجية داخل الإيالة. و تفيدنا الدراسات أن **عروج** هو أول من فكر في إقامة مراكز الحاميات[37] في المناطق التي تم إخضاعها لسلطانه، فشيد حامية بشرشال مكونة من مائة جندي، و أخرى بقلعة بني راشد أوكلت مهمة قيادتها لأخيه إسحاق لتكون مركز الدعوة أثناء فتحه تلمسان. و الواقع أن مثل هذه الاستراتيجية العسكرية، مكنت من تثبيت الوجود العثماني بالجزائر في إطار نظام حربي يعتمد على الاستحكامات التحصينات الدفاعية. و الحقيقة أن الأتراك اعتمدوا في بناء الأبراج و الحصون على خطة الرومان العسكرية، حيث أن معظمها بني على أنقاض و

E- ISSN : 2571-9742
DM

بقايا أبراج و نقاط مراقبة رومانية، و الفرق بينهما يكمن في الوسائل المستعملة للدفاع عنها[38].في نهاية القرن السابع عشر و بداية القرن الثامن عشر كثرت الحاميات العسكرية في أنحاء البيليكات، و هذا نظرا لكثرة الثورات و لأن الأهالي كانوا يملكون الأسلحة النارية، و قد اضطر الجنود الإنكشاريين إلى التحصن وراء هذه الأبراج لمراقبة القبائل المتمردة، و لأن الإمدادات بالجنود من أراضي الدولة العثمانية أخذت تتقلص، و كان على فرقة الإنكشارية التي لم تعد من القوة بحيث تستطيع أداء مسؤوليتها أن تقيم نقاط مراقبة دائمة[39].

و بخصوص عملية نقل الجنود من حامية لأخرى، فإن سلطات الإيالة قد اعتمدت على وسيلتين، الأولى عن طريق البحر بالنسبة للحاميات المتواجدة بالمدن الساحلية، و استعمال السفن للشحن و النقل. أما الطريقة الثانية عن طريق الجمال و الدواب بالنسبة للمدن الداخلية، و يورد **بارادي** أن اكتراء السفن أو الدواب كانت نفقاته تقع على عاتق سكان المحمية، مما يضطر الأهالي إلى دفع ثلاثة أرباع القيمة المالية، و الجزء الباقي يدفعه اليهود المقيمين بالمدينة[40].

كان إلزاما على الجنود النوباجية المكوث بحامياتهم للسهر على الحراسة و الدوام فيها و يمنع القانون تعويضهم بجنود آخرين. و لتحسين ظروف معيشة وإقامة الجنود في الحاميات، كانت الدولة توفر لكل نوبة غذاء كاملا يشمل على الأرز، البرغل، اللحم الذي يوزع مرتين في كل أسبوع، بالإضافة إلى وسائل النظافة كالصابون، و نشير هنا أن سكان المناطق كانوا يقدمون عدة امتيازات لجنود الحاميات كما هو الشأن لحاميات بسكرة التي عند وصولها تبقى في ضيافة الأهالي مدة ثلاثة أيام متتالية[41].

و فيما يتعلق بتسليم جنود الحامية، فإن الحكومة توفر لكل نوباجي ثلاثة أرطال من البارود بسعر خمسة عشرة درهما للرطل الواحد، و ثلاثة أرطال من الرصاص بثمن خمسة دراهم للرطل الواحد، و مجموع ذلك يكلفه ستين درهما يقتطع مباشرة من أجرته و يدفع إلى خزينة البايليك و هذا لمدة سنة يقضيها الجندي في الحامية[42] .و يعيش المجندون داخل الحامية على شكل فوجين مقسمين إلى عدد من "السفرات" (الموائد)، تضم كل واحدة ما بين أحد عشرة و ستة عشرة جنديا طوال مدة خدمتهم العسكرية داخل الحامية، و يشرف عليهم جماعة من الضباط يتشكلون من الآغا، البلوكباشي، السقاباشي، الأشجي باشي، وكيل الخرج، و الشاوش[43].

- حراسة الطرق الرئيسية وحماية القوافل التجارية و مرور قوات الجيش الإنكشاري **ودونوش** الباي عند قدومهم إلى مدينة الجزائر.

- حراسة الطرق الرئيسية وحماية القوافل ومرور قوات الجيش الانكشاري **ودونوش** الباي عند قدومهم إلى مدينة الجزائر.

و في هذا الصدد أوكلت لبرج بوغني بمنطقة القبائل مهمة تأمين الطريق الذي كانت تمر به قافلة باي قسنطينة، و لكن الباي و في وقت لاحق اضطر إلى تغيير مسلك القافلة بسبب تحطيم البرج و القضاء على الحامية من طرف القبائل الثائرة[44]. و الحقيقة أن دور هذه التحصينات لعبت الأدوار الرئيسية في توفير الأمن و الحماية لحركة الجيوش أثناء تنقلاتها الميدانية و ردع القبائل المتمردة، و خير مثال على ذلك ما ذكره الجاسوس الفرنسي **بوتان** (Boutin) عام 1808م من أنه وجدت على الطريق الرابط بين مدينة الجزائر و قسنطينة ثمانون نقطة للحراسة و المراقبة، وهو نفس العدد على طريق الجزائر–المدينة– أما على الطريق الرابط من مدينة الجزائر إلى وهران فسجلت ما بين سبعين و ثمانين نقطة مراقبة[45].

- فرض النظام و استتباب الأمن داخل المدن، و إلزامها على إعلان تبعيتها للحكم المركزي، و من هنا فإن دور الحامية ينحصر في تمثيل الأقاليم على المستوى المحلي لدى حكومة الداي.
- محاصرة القبائل الثائرة التي شكلت شبه جمهوريات مستقلة داخل مناطقها الجبلية المحصنة و حيث أصبحت تشكل خطرا مستمرا على التواجد العثماني بالجزائر[46]، و هو الأمر الذي دفع الإيالة إلى محاولة بناء أبراج محصنة داخل هذه المناطق و محاصرة القبائل اقتصاديا[47].

و النتيجة أن جنود هذه الأبراج انحصرت مهامهم في الدفاع عن الحصن دون التورط في أي عمل عسكري خارجه، و لكن يتأتى لهؤلاء الخروج في حملة عسكرية من دون الاستعانة بالقبائل الحليفة المتواجدة بالمنطقة[48].و تبرز أهمية هذه الأبراج في هندستها المعمارية ذات الطابع العثماني، إذ تتكون من طابقين، الطابق الأول عموما هو مخصص للذخيرة و العتاد، أما الطابق الثاني فتوجد به غرف الجنود و قادتهم و يشمل على فتحات لفوهات المدافع لمراقبة المناطق المحيطة بالبرج و حماية المنطقة و الجماعة المشرفة على المدفعية تسمى بالطوبجية يقودهم "باشي طوبجي"[49] .

لقد زاد في تدعيم أهمية هذه الأبراج أن ظهرت تجمعات سكانية، أصبحت عبارة عن قوى يتوافد عليها السكان طمعا في الأمن و الاستقرار. و يعقد الضابط الفرنسي "كارت" أن مثل هذه التجمعات

السكانية المحيطة بالحامية كانت عادة ما تجمع اللصوص و الهاربين من قبائلهم. و بمرور الزمن يمنحون قطعة من الأرض لزراعتها أو يصبحون جنودا أو خيالة بعد تدبيرهم على السلاح، كما يتوافد على هذه المحميات الصرب و الكراغلة و النساء ذات الأخلاق المشبوهة، مما ينتج عنه اختلاط بين عناصر السكان عن طريق التزاوج و تدريجيا تتكون الزمالة(50).

و من بين المهام العسكرية التي أوكلت إلى الجيش الانكشاري، قيامه بحملات عسكرية في المناطق البعيدة عن السلطة المركزية بهدف إخضاع القبائل المتمردة أو الثائرة، و تسمى هذه الحملات بالحملة نظرا لقوتها و أهميتها في التنظيم العسكري للجزائر خلال الفترة العثمانية. أخذت حكومة الأتراك بالجزائر في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر تفقد بالتدريج صفتها البحرية التي ارتبطت بها منذ تاريخ تأسيسها، ليزداد ارتباطها بالموارد الداخلية. لكن الاهتمام بالشؤون الداخلية للإيالة كانت نتائجه وخيمة على الرعية و على مستقبل العثمانيين بالجزائر. و تجمع الدراسات أن التوسع الذي شهدته الإيالة في نهاية القرن الثامن عشر في تنويع الضرائب بدون الاعتماد على مصادر اقتصادية قارة أدى إلى جعل الحكومة الجزائرية أداة استهلاك تعيش على ما يديره عليها الجهاز الضرائبي، دون السعي إلى تنمية مرافق الدولة الاقتصادية، فكل ما كانت تنتجه الإيالة من موارد يذهب في شكل مرتبات و جرايات للمؤسسة العسكرية و موظفيها(51).

أصبحت عملية الضرائب تتم تحت الضغط و الإرهاب، مما دفع الحكام إلى تجهيز الحملات العسكرية لتأديب الثورات و إرغامهم على الدفع في حالة إبدائهم لأية مقاومة. و كان الهدف من وراء إرسال الحملات العسكرية إلى مختلف مناطق الإيالة هو تأمين أكبر كمية من الضرائب. و كانت المحلات الثلاث (محلة قسنطينة، محلة الغرب و محلة التيطري) تنطلق من الجزائر لتقديم الدعم اللازم للبايات. و بسب اتساع مساحة الجزائر، فإن المحلات كانت تواجهها صعوبات التنقل و مقاومة القبائل التي ترفض دفع الضرائب.

يشير **الراشدي** في كتابه الثغر الجماني أن البعوث (الحملات) كانت تخرج في كل سنة أواسط أبريل إلى عمال الجباية، فمنها من يرجع إلى الجزائر بعد أربعة أشهر، و منها من يرجع بعد سنة إلى غير ذلك(52). و حسب الزهار فإن مهمتها نقل إلى أربعة شهور بالنسبة لمحلة الغرب، و ثلاثة شهور بالنسبة لمحلة التيطري و ستة شهور لمحلة الشرق(53).و قد تركت لنا المصادر أعداد الخيام(54) في كل محلة، ففي عهد **بارادي** كانت ستون خيمة لمحلة قسنطينة، و ثمانون خيمة لمحلة الغرب، و عشرون

E- ISSN : 2571-9742

خيمة لمحلة التيطري[55]. بينما كانت في عهد **حمدان خوجة** مائة خيمة بالنسبة لمحلة معسكر، و أربعون خيمة لمحلة التيطري[56].كان ميقات هذه الحملات في فصل الربيع من كل سنة، و كان الجنود يقيمون في الخيام،و يختلف عدد هذه الحملات من إقليم لآخر، فمثلا كانت الحكومة ترسل إلى قسنطينة 1500 جندي، يعود منهم إلى مدينة الجزائر في فصل الخريف 1250 جندي، و 250 جندي يقضون الشتاء في قسنطينة، و ينتقلون في الفصل نفسه لجلب الضرائب من المناطق الصحراوية[57].

و يصف لنا أحد المؤرخين الجزائريين المعاصرين للفترة الهدف الذي دفع الأتراك إلى هذا النوع من الحملات بقوله: "...الخلفاء يأتون في آخر الربيع (يعقد نواب البايات) فيخرجون معهم الأحمال (حملة) ليستخلصوا الخراج و الزكاة و الأعشار، و هكذا وضع الأوائل الجباية على المنهج الشرعي و الأواخر صاروا يخرجون الحملات لاستخلاص المغارم و الظلمات و نهب أموال المسلمين..."[58]. و تشير بعض المصادر أن سير المحلة كان يخضع الانضباط و النظام، و المثال على ذلك أن يسبق وكيل الخرج و بعض الجنود للقيام بنصب الخيام و تحضير المعسكر للمحلة، و كانت الخيمة الواحدة تأوي بداخلها ثلاثين رجلا.

يتصدر كل خيمة بلوكباشي و يساعده أوداباشي، وكيل الخرج و سبعة عشرة يولداشا و هو ما يشكل مجموع عشرين جنديا، يساعده بعض الأهالي في الاعتناء بالدواب و حمل الأمتعة ومستلزمات الغذاء[59]. و الظاهر أن آغا المحلة كان يقوم بتفتيش الجنود و السهر على اكتمال عدد جنود المحلة، و ترصد لنا بعض الوثائق المحلة إلى التقارير التي كان يبعث بها الآغوات، حيث يشير تقرير آغا محلة الشرق المبعوث إلى الداي **حسين** بتاريخ 5 ذي الحجة 1243 هـ/21 جوان 1828م. يخبره فيه عن غياب أربعة عشر جنديا من المحلة[60]، و يرصد لنا تقرير آخر، بعثه آغا نفسه المحلة في 14 ذي الحجة 1244 هـ/17 جوان 1828م إلى الداي **حسين** يخبره فيها بأنه أحصى جنود محتلته في منطقة برج حمزة (البويرة)، و اكتشف أن البعض منهم بقي في مدينة الجزائر،و قد أورد في التقرير أسماء هؤلاء الجنود وفي نفس السنة أرسل آغا نوبة مستغانم إلى الداي **حسين** يبلغه عن نقص اثنين وأربعين جنديا من جنود النوبة[61].

E- ISSN : 2571-9742
DM

و الجدير بالذكر أن الحملات كانت تنتج عنها آثار سيئة، وتتمثل في الخسائر التي تتركها في المناطق المتوجه إليها. و جاء في إحدى الوثائق: "أن الباي محمد الكبير قاد حملة مكونة من خمسة عشر ألف رجل، منهم ألفي تركي جنوب معسكر، و خلالها تم معاقبة أربعة عشر أو خمسة عشر دوارا، و تم الحصول على غنيمة مكونة من: (67000) رأس من الأغنام و الماعز، و (500) جمل و (633) بغلا و (720) بقرة وثورا، كما تم أسر (60) شخصا معظمهم من النساء، وقد تم بيع هذه الغنائم و توزيع الباقي على الجنود و قبائل المخزن[62]. أما الحادثة الثانية، فينقلها لنا أحد الأشخاص الذين رافقوا إحدى هذه الحملات فيقول: "...فدخلها (قرية) من غير حصار عليها و لا حصار فانتهبت ما فيها من القماش و الفرائر و السمن، وغير ذلك مما ترغب النفوس و قد وجد فيها من القمح و الشعير ما لا يحص عدده إلا الله تعالى فحملت منه الناس الشيء الكثير (يقصد الجنود) و كانت الحصيلة (500) ريال بوجود و (100) خادم و (250) جملا و كان ذلك سنة 1190 هـ (1774م) ..."[63] . و نموذج آخر لمثل هذه الحملات حيث تذكر المصادر أنه في عام 1825م قام **مصطفى بومزواق باي** التيطري بحملة ضد قبيلة الأربعاء، تمكن خلالها من أسر مائة و عشرين من الأعيان و استولى على عشرة آلاف من الأغنام و سبعمائة جمل، و في نفس السنة قام بحملة أخرى ضد أولاد مختار الشراقة و استولى على خمسمائة جمل و أربعمائة خروف[64].

من الواضح أن دور رجال البحر في الميدان العسكري لم يكن في نفس الركب مع الدور الذي لعبه الجيش البري و هو الالتحام بالأهالي من خلال فرض الضرائب أثناء الحملات الموسمية و يمكننا إبراز الدور العسكري لرياس البحر من خلال الإنجازات التي قاموا بها في الجزائر خلال الفترة العثمانية.

لقد كانت الجزائر عرضة للأخطار الأجنبية، و هذا بسبب فعالية موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يتحكم في معظم الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وانطلاقا من محور مالطة إلى مضيق جبل طارق. و قد لفت هذا الموقع انتباه الأوروبيين منذ بداية العصر الحديث، لهذا كان لزاما على حكومة الجزائر حماية السواحل من الغزو الأجنبي المنظم في شكل حملات عسكرية قادها الأباطرة و الملوك 5 و الأمراء و الرهبان و القراصنة. و في هذا السياق واجهت الجزائر هذه الحملات الصليبية الشرسة بإنشاء قوة عسكرية رادعة كأداة لفرض هيمنتها، تتمثل في الأسطول البحري الهام الذي مكنها من القيام بدور مشرف في الأحداث العالمية.

الإحالات:

E- ISSN : 2571-9742

(1) هناك كتابات كثيرة أوردت مصطلح جمهوريته عسكرية، نذكر على سبيل المثال:

– وليام شالر، مذكرات وليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر، (ترجمة: اسماعيل العربي)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1982م.، ص42.

– ناصر الدين، سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792–1830م)، ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985م.، ص22.

(2) حول الطابع العسكري للدولة العثمانية، راجع:

عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة 1980، ج1، ص49.

(3) لمزيد من التفاصيل حول سياسة التهميش في إيالة الجزائر أنظر:

محمد أمين، "ملاحظات حول سياسة التهميش ووع المهمشين بولاية الجزائر العثمانية"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 25، زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، أوت 2002م، ص 16–41.

(4) جون، وولف، الجزائر وأوروبا 1500–1830م، (ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله)، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م.، ص 112.

(5) نفسه، ص 389.

(6) Mouloud.Gaïd l'Algérie sous les Turcs, Alger, éd, Mimouni, 1991., P.150.

(7) M.Emerit, « un astronone Français à Alger en 1729 », in, R.A, (N°84), 1940, P.228.

(8) Grammon, H.De, Histoire d'Alger sous la domination Turque, 1515-1830, Paris, E.Leroux, 1887., P.228.

(9) Laugier.de Tassy, Histoire du royaume d'Alger, Paris, éd Loysel, 1992., P.130.

(10) جون، وولف، المرجع اسابق، ص 389–390.

(11) L.de Tassy, op.cit., P135.

(12) Boyer,Pierre, Le problème Koulougli dans la régence d'Alger», in R.O.M.M, n° Spécial, 1970, »…, op.cit., P.94.

(13) جون (ب) وولف، المرجع السابق، ص389.

(14) محمد خير، فارس تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، دمشق:المطبعة الجديدة، 1982-1981م، ص 73.

(15) Fau (le R.P, de la Mercy), « Description de la ville d'Alger avec l'observation d'une éclipse de lune qui arrive le 13 février 1729 », in, R.A (N°84), 1940, P.252.

(16) Emerit,Marcel, « Le voyage de la condamine à Alger (1731)», in R.A,(N°98), 1954, P.292.

(17) Grammont, Histoire…, op.cit., P.227.

(18) Nahoum, Weissman Les janissaires, études de l'organisation militaire des Ottomans, imp orient, Paris, 1964. P.171.

(19) مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 73.

(20) مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 320.

(22) Renaudot,M, Tableau du royaume d'Alger et de ses environs, état de son commerce, de ses forces de terre et de mer, 2ème édition, librairie universelle, Paris, 1830.., P.86.

(23) آغا الجيش أو آغا الهلاليين، يدوم حكمه شهرين قمرين، لا يستطيع الخروج من مقر حكمه خلال هذه الفترة إلا لحضور جلسات الديوان، أو لحضور دفع أجور الجند.

(24) Shaw, Voyage dans la régence d'Alger ou description géographique, physique, philologique, etc., et de cet état, Trad. de l'Anglais avec des nombreuses augmentations par J.Mac Carthy, Paris, Malin, 1830,V1, P.155

(25) تم استيقاء هذه الأحداث من مختلف المصادر والمراجع.

(26) عين داي للجزائر في 28 جويلية 1791م، وبقي حاكما لهذا المنصب إلى يوم وفاته في 14 ماي 1798م.

(27) مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، (تحقيق: أحمد توفيق المدني)، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980م. ص 142.

(28) اغتيل الداي محمد في قصر الجنينة من طرف وزان على يوم 15 ديسمبر 1754م، فحدثت ثورة عارمة انتشر لهيبها في شوارع مدينة الجزائر، ودار الصراع بين الأوباش والديوان مما تسبب في مقتل العديد من وجوه الإيالة، من بين هؤلاء خمسة دفنوا بمقبرة البشاوات بباب الواد.

للمزيد راجع:

.Venture de Paradis « Alger au XVIII siècle », in, R.A(N°41), (1897), PP.73-76

(29) حكم هذا الداي الإيالة ما بين 1745–1748م، وتم اغتياله عن طريق وضع السم له في الطعام من طرف جنود الانكشارية بالجنينة في 3 فيفري 1748م.

(30) Belhamissi,Moulay, Marine et marins d'AALger à l'époque Ottomane (1518-1830), Thèse de Doctorat d'état, université de Bordeaux III, Mars, 1986,, T2, P.225-226.

(31) Ibid, PP.91-92.

(32) Devoulx,Albert Les Archives du consulat de France à Alger, Alger, 1865., PP.71-72.

(33) Belhamissi, op.cit, T2, P.222.

(34) Feraud,Charles, « Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la domination Turque à Alger de 1775 à 1805 », in R.A, (N°18), 1874,, P.308.

(35) Deny,Jean« Les registres de soldes des janissaires conservés à la B.N.A », in R.A, (N°61), 1920,, P.221

(36) تم رصد هذه المعلومات من مصادر مختلفة تؤرخ للفترة العثمانية بالجزائر.

(37) شيدت الجزائر خلال العهد العثماني مراكز دائمة للمراقبة بتناوب الجنود عليها خلال فترات معينة، وقد أطلق عليها اسم الحامية أو النوبة، وهي مكونة من عدد من السفرات وتعني المائدة التي يجتمع حولها اليولداش عند موعد تناول الطعام.

للمزيد راجع: نود الدين، عبد القادر، المرجع السابق، ص 79.

(38) Henri, Aucapitaine, les confins militaire de la grande Kabylie sous la domination Turque, éd Moqued, Paris, 1857, P.21.

(39) Robin, « Notes sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la grande Kabylie », in R.A (N°17), 1873, PP.133-134

(40) Venture. de Paradis, Tunis et Alger au XVIIIe siècle, présenté par Joseph.Cuoq, Paris, Sindbad, 1983., P.174.

(41) Tachrifat, Recueil de notices historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, Pub. Par A. Devoulx, Alger, imp. Du gouvernement, 1852. P.74.

(42) ibid, P.30.

(43) Paradis, op.cit, P.173.

(44) Aucapitaine, op.cit, P.19.

(45) Boutin(Colonel), Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger. Pub. par G.Esquer, Paris, Champion, 1927. P.47.

(46) ينطبق هذا الكلام على القبائل القاطنة في التل والقصور والصحراء أيضا. وأبرز مثال على قوة هذه القبائل، ثورة قبائل بني عباس التي هددت الوجود العثماني ما بين (1550–1590م)، حيث تمكنت من السيطرة على المنطقة الشرقية، وبالتالي مراقبة الطريق السلطاني الرابط بين قسنطينة ومدينة الجزائر، فأسرع الأتراك إلى إبرام الصلح مع هذه القبائل والاعتراف باستقلالها.

للمزيد راجع: H. Grammont, op.cit, PP.90-91

(47) الغربي، الغالي، الثورات الشعبية في الجزائر أثناء العهد التركي، 1792–1820م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 1985م، ص 140.

(48) Robin, , op.cit., P.134.

(49) يضم برج سيباو طابق أرضي به المخازن و الذخيرة والسجن، بينما الطابق العلوي فيضم غرفة القائد و الشواش والجنود ومخزن للسلاح، ومطعم، وفتحات للمدافع. أنظر: N. Robin, op.cit, P.203

(50) Aucaptaine, op.cit., P.13

(51) M.Le Roy, Etat général et particulier du royaume d'Alger, vandole la Hay, S.D, P.142

(52) ابن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني (تحقيق: الشيخ البوعبدلي) قسنطينة: منشورات وزارة التعليم الأهلي والشؤون الدينية، مطبعة البعث، 1973، ص 442.

(53) الزهار، المصدر السابق، ص 35–36.

(54) في العهود الأولى كانت كل محلة تتكون من أربعمائة إلى ستمائة جندي انكشاري وفي أواخر العهد العثماني، تدعمت المحلة بقبائل المخزن.

(55) Paradis, op.cit., P.171.

(56) حمدان، خوجة، المرآة، (تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري)، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م.، ص 140.

(57) Tableau de la situation des établissements Français en Algérie, (1830-1857),p.334

(58) الزهار، المصدر السابق، ص35.

(59) de Tassy, op.cit, P.153.

(60) مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 238.

(61) مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 321 و320.

ومثل هذه التقارير تدل على أن الأيالة كانت صارمة في تطبيق القوانين على الجند، ومنها ما أصطلح عليه بـ "عهود الألمان" الصادرة بتاريخ 1748م وهي مجموعة من القوانين تنظم حياة الجند داخل المؤسسة العسكرية بالجزائر، للمزيد من التفاصيل راجع:

Devoulx Fils, « Ahad Aman, ou règlement politique et militaire », in, R.A, (N°4), 1859-1860,, PP.211-219.

(62) Emerit« Les aventures de thédenat, esclave et ministre d'un Bey d'Afrique au 18e siècle (1772-1782) », in R.A,(N°92), 1948, PP.143-184.

(63) أحمد بن هطال، التلمساني، رحلة محمد الكبير إلى الجنوب الجزائري الصحراوي (تحقيق: محمد بن عبد الكريم)، القاهرة: عالم الكتب 1969ن ص65.

(64) Federman et Aucapitaine, « Notice sur l'histoire de l'administration du Bey lit du Titteri», in R.A, (N°9) 1867, P.301.